«سنتكوم»: الضربات رداً على استهداف عسكريين أميركيين في المنطقة .. ووزير الخزانة: النظام الإيراني «انتهى أمره ولن نتسامح معه مطلقاً»

واشنطن تشنّ ضربات على إيران.. وترامب يتوعدها بأخرى «أشد قسوة» إذا ردت

مروحية أميركية متعددة المهام من طراز «يو اتش-1 واي فينوم» خلال إقلاعها من على متن السفينة الحربية «يو إس إس بوكسر» ضمن عمليات إحكام الحصار البحري ضد إيران (سنتكوم)

عواصم ـ وكالات: توعد الرئيس دونالد ترامب إيران بضربات أشد قوة إذا ردت على الضربات الأميركية. وقال في منشور على منصته للتواصل الاجتماعي «تروث سوشيال»: «تقوم الولايات المتحدة ـ في هذه اللحظة بالذات ـ بشن ضربات على أهداف إيرانية بالقرب من مضيق هرمز. وتتسم هذه الضربات بكونها واسعة النطاق وقوية، وتأتي ردا على محاولة إيرانية فاشلة لزرع ألغام بحرية في المضيق ـ الذي يخلو حاليا من أي ألغام، إذ أزيلت جميعها أو فجرت ـ وكذلك ردا على إطلاقها ثمانية صواريخ (تم إسقاطها جميعا بنجاح) استهدفت قاعدتنا العسكرية في الأردن. وإذا ما أقدمت ـ تلك الدولة الفاشلة ـ على الرد على هذا الهجوم المبرر تماما، فإنها ستتعرض لضربات أخرى أشد قسوة وعلى مستوى أعلى بكثير».

وأضاف «مع ذلك، لن يكون هذا هو الهجوم الأضخم على الإطلاق، فهناك هجوم أكبر ينتظر دوره، وعندما ينتهي ذلك الهجوم، لن يتبقى سوى القليل جدا من الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

وكان الجيش الأميركي قد أعلن أن قواته شنت ضربات على أهداف تابعة للحرس الثوري الإيراني.

وقالت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم» إن هذه الضربات «تأتي في أعقاب محاولات هجومية قام بها الحرس الثوري مؤخرا استهدفت حركة الملاحة التجارية في مضيق هرمز، فضلا عن عسكريين أميركيين منتشرين في المنطقة».

في غضون ذلك، أكد وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت، أن مضيق هرمز سيتحول إلى ممر مائي «عديم الأهمية والتشكيل الاستراتيجي» بغضون عامين.

وقال إن «الإيرانيين يحاولون استخدام مضيق هرمز كورقة ضغط.. ورغم أنه لا يمثل أي ضغط بالنسبة للولايات المتحدة إلا أنه كذلك بالنسبة للعديد من الدول الأخرى».

وأضاف أن «هذا الوضع سيتغير في غضون عامين حيث سيصبح مضيق هرمز مجرد ممر مائي بلا قيمة تذكر ليتم نقل النفط عبر خطوط أنابيب برية».

ولفت إلى أن تأمين سلاسل التوريد أمر حيوي ليس لشحن النفط فحسب بل لنقل «أشباه الموصلات والمعادن الحيوية والتقنيات المتقدمة والمواد الأولية الداخلة في صناعة العديد من الأدوية»، مؤكدا «علينا الحد من مخاطر الاختناقات بسلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم».

وقال بيسنت، إن النظام الإيراني «انتهى أمره»، معتبرا أن حكم طهران لن يبقى بيد مجموعة صغيرة إلى الأبد، ومؤكدا أن الولايات المتحدة عازمة على خنق النظام الإيراني اقتصاديا «ولن تتسامح مطلقا».

وقال بيسنت خلال جلسة حوارية على هامش اجتماع لوزراء المالية بدول مجموعة العشرين في مدينة أشفيل بولاية نورث كارولاينا: إن الشعب الإيراني «شعب عظيم ويمكنه العودة ببلده لتكون «دولة طبيعية»، مشيرا إلى أنهم يتعرضون للقمع، ومشددا على أن «مجموعة صغيرة لا يمكنها أن تظل ممسكة بزمام السلطة إلى الأبد». وفيما يخص القدرات العسكرية والنووية الإيرانية، قال بيسنت إن القضاء على هذه القدرات كان أمرا صعبا، منوها إلى أن منح طهران 6 أو 12 أو 18 شهرا إضافيا كان من شأنه أن يتيح لها تطوير منظومات دفاع صاروخي لحماية منشآتها، بما قد يمنحها مساحة أكبر لمواصلة أنشطتها النووية.

وأكد أن تدمير هذه «الحواجز والدرع الواقية كان ضروريا»، مؤكدا أن تلك القدرات دمرت بالكامل. وشدد بيسنت على أن الولايات المتحدة ستعمل على منع إيران من امتلاك سلاح نووي، أو الاحتفاظ بمخزونها الحالي من اليورانيوم عالي التخصيب، أو مواصلة أنشطتها عبر شبكات وكلائها في المنطقة، قائلا: «بعد 47 عاما، لقد انتهى الأمر».

في السياق ذاته، أكد وزير الخزانة الأميركي أن واشنطن ستلاحق «الأصول غير المشروعة» التي استولى عليها النظام الإيراني من الشعب، مشيرا إلى إمكانية إعادة هذه الأموال إلى الإيرانيين أو توجيهها إلى ضحايا الإرهاب، ومن بينهم عائلات أفراد الخدمة الأميركية الذين كانوا على متن المدمرة «يو إس إس كول» او غيرهم.

وقال بيسنت «سنواصل الضغط على طهران. لقد أجرينا بالفعل مناقشات جيدة هنا».

من جهته، شدد نائب الرئيس الأميركي جيه دي فانس على أن الولايات المتحدة تعمل على ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، فيما أكد البيت الأبيض أن الرئيس دونالد ترامب يحتفظ بـ«جميع الخيارات» للتعامل مع إيران. وأوضح فانس في تصريحات لشبكة «فوكس نيوز» الإخبارية أمس: «نعمل حاليا على ضمان حرية حركة التجارة عبر مضيق هرمز»، محذرا من أن «القيادة الإيرانية الحالية مستعدة لفعل أي شيء لعرقلة تدفق النفط والغاز دون حسابات إستراتيجية».

وفي سياق متصل، نقلت قناة «الجزيرة» الفضائية عن مسؤول في البيت الأبيض لم تكشف هويته قوله إن الرئيس دونالد ترامب «يحتفظ بجميع الخيارات المتاحة له للتعامل مع إيران». وأضاف المسؤول الاميركي «الإيرانيون يريدون عقد صفقة معنا لكن مواقفهم دائما متأخرة ودون المستوى المطلوب». وأبدى الاتحاد الأوروبي «استعداده لاتخاذ إجراءات أخرى، إذا اقتضت الضرورة، لضمان أمنه ومصالحه، بما فيها حرية الملاحة في مضيق هرمز» الذي تغلقه ايران منذ بدء الحرب. وقال وزير المالية الفرنسي رولان ليسكور «سنتبادل الآراء مع الولايات المتحدة بشأن ما يجري».

وأضاف «لدى الاتحاد الأوروبي حاليا عقوبات صارمة وواضحة للغاية ضد إيران، سنطبقها بالطبع، وسنرى ما إذا كانت هناك حاجة للمضي أبعد من ذلك».

وتزامن ذلك مع تسريبات تشير لوضع القيادة المركزية الاميركية خطة عسكرية جاهزة لتدمير منظومات الرصد والرادارات الإيرانية في مضيق هرمز، ردا على استهداف القوات الأميركية بالأردن مؤخرا.

وشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة استعادة حرية الملاحة عبر مضيق هرمز بشكل آمن ودون قيود أو فرض أي رسوم عبور، في وقت تتواصل فيه الجهود الديبلوماسية الرامية إلى معالجة التوترات المرتبطة بالممر البحري الحيوي.

وقالت مسؤولة السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد، كايا كالاس، على هامش اجتماع وزراء الدفاع الأوروبيين في أيرلندا، إن المساعي الديبلوماسية الجارية لم تحقق حتى الآن اختراقا، مؤكدة أن حرية الملاحة عبر الممرات البحرية التي كانت مفتوحة في السابق تمثل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وأضافت كالاس: «نشدد على وجوب استعادة حرية الملاحة، حيث لاتزال الجهود الديبلوماسية جارية، لكنها لم تحرز بعد أي نتيجة». وأكدت أن الاتحاد الأوروبي يرفض فرض «أية رسوم عبور» على هذه الطرق البحرية، مشيرة إلى أن حرية الملاحة وأمن حركة السفن يمثلان جزءا أساسيا من أولويات الأمن البحري الأوروبي.

في هذه الأثناء، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية د.ماجد الأنصاري إن المناقشات مستمرة بين الدوحة وكل من عمان وباكستان بشأن جهود خفض التصعيد في المنطقة.

وأضاف الانصاري في مؤتمر الصحفي الاسبوعي أمس: «نعمل مع شركائنا للوصول إلى حل سلمي وإعادة فتح مضيق هرمز»، محذرا من أن بقاء أزمة مضيق هرمز دون حل سيؤدي إلى التصعيد ويضر بالجميع.

وفي سياق متصل، شدد وزير الخارجية الباكستاني محمد إسحاق دار خلال لقائه نظيره الإيراني عباس عراقجي، على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون في مدينة بيشكيك، عاصمة قرغيزستان، أمس، على أن الحوار والديبلوماسية يظلان السبيل الأساسي لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

ووفق ما أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية، فقد أكد إسحاق دار لعراقجي أن التنفيذ الصادق من جانب الولايات المتحدة وإيران لـ «مذكرة تفاهم إسلام آباد» يمثل السبيل الوحيد للمضي قدما نحو تحقيق السلام في المنطقة.

إلى ذلك، أوضح الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان لنظيره الروسي فلاديمير بوتين خلال لقاء جمعهما على هامش قمة منظمة شنغهاي، أن طهران «ملتزمة بمذكرة التفاهم إذا التزمت بها الولايات المتحدة».

أنباء لبنانية

نواف سلام: مسؤوليتنا الحفاظ على لبنان والتمسك بكيانه وحدوده.. ووزير الدفاع الوطني يجري محادثات في بلغراد

رئيس الجمهورية في ذكرى «إعلان لبنان الكبير»: الرهان اليوم على إنهاء الحروب والانطلاق نحو بناء الدولة

بيروت ـ منصور شعبان

وزير الدفاع الوطني اللواء ميشال منسى ونظيره الصربي براتيسلاف غاشيتش خلال محادثاتهما الرسمية في بلغراد

أكد رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، في ذكرى إعلان «لبنان الكبير» في الأول من سبتمبر 1920، التي صادفت أمس: «ان هذا الإنجاز الذي بلور الفكرة اللبنانية من خلال كيان سياسي جامع لجميع الأطياف اللبنانية، يعتبر تكريسا دستوريا للدولة صاحبة الرسالة»، مشيرا إلى أن «هذا الإعلان قد استكمل عبر إعلان الدستور اللبناني والجمهورية في عام 1926 الذي نحتفل بمئويته طوال العام الحالي، كما استكمل بالاستقلال وقيام المؤسسات».

وقال الرئيس عون: «رغم المعضلات والنزاعات، استمر لبنان، وهو يعود الآن ليقوم بدوره بين الأمم. والرهان اليوم يكمن في إنهاء الحروب والحفاظ على السيادة والانطلاق نحو بناء الدولة والمؤسسات وتنشيط الاقتصاد والأعمال»، مؤكدا أن «هذا الأمل لا يتحقق إلا من خلال عودة الجميع إلى الدولة، فهي وحدها المرجعية لكل اللبنانيين، الذين يوحدهم الميثاق الوطني كمنطلق جامع يحفظ التنوع ضمن الوحدة».

وفي كلمة أخرى، قال الرئيس عون أمام بطريرك الأرمن الكاثوليك روفائيل بدروس الحادي والعشرين ميناسيان مع وفد من الطائفة إن «اللبنانيين الأرمن يلعبون دورا ايجابيا في بناء الوطن، وانخراطهم في المجتمع اللبناني انتج دعما أساسيا في كل المجالات». ولفت إلى ان «هذه الدولة تحمي الجميع، فاللبنانيون تعبوا من الدويلات والمؤسسات الرديفة. الخيارات التي اتخذناها لمصلحة الشعب اللبناني الذي تعب من الحرب، ولا رجاء له إلا في قيام الدولة القوية والقادرة. نحن لسنا ضد الأحزاب، لكن عليها ان تلعب دورا ايجابيا في بناء الدولة لا تدميرها».

أما رئيس مجلس الوزراء د. نواف سلام فقد قال أمام وفد من «تجمع لبنان الكبير»، ضم النائب أشرف ريفي، وحياة أرسلان، وعبدالمجيد عواض، وصالح المقدم، إن «لبنان الكبير، رغم ما شهده من أزمات، نجح في إنتاج فكر متنوع وثقافة مشتركة جمعت اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم، وأتاحت مساحة مميزة للحرية والتعدد والانفتاح».

وشدد سلام على ان «مسؤوليتنا اليوم تتمثل في الحفاظ على لبنان الكبير، والتمسك بكيانه وحدوده، وأن نتعلم من أخطاء الماضي»، لافتا إلى أن «هذا يقتضي بناء دولة تحقق الإنماء المتوازن، ولا تترك الأطراف خارج مسار التنمية، وتصون حرية الفرد وحقوقه بما يتكامل مع حرية الجماعات، وتتيح لجميع اللبنانيين أن يكونوا شركاء متساوين في بناء مستقبل بلدهم».

اقتصاديا، استقبل رئيس الجمهورية العماد جوزف عون وفدا من مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الجديد برئاسة د.بشارة الأسمر، حيث شدد أمامهم على ان «الصندوق لجميع اللبنانيين وليس صندوقا مذهبيا او حزبيا ومسؤوليتكم العمل على تأمين الأمن الاجتماعي للبنانيين وتوفير الخدمات بطريقة عصرية وشفافة» و«المحافظة على أموال العامة ولاسيما أموال نهاية الخدمة للمضمونين والتأمين الصحي اللائق لهم بعد تقاعدهم، محذرا من أن «الفساد المشكلة الأساسية للبنان، ومحاربته تكون من خلال قضاء قوي ونزيه، وكذلك عبر التحول الرقمي».

وعلى صعيد آخر، ناقش وزير الدفاع الوطني اللواء ميشال منسى مع وزير الدفاع الصربي براتيسلاف غاشيتش في بلغراد، العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تطوير التعاون بينهما، لاسيما في المجالين الدفاعي والعسكري.

وأكد الجانبان «أهمية التمسك بالمبادئ التي أرستها حركة عدم الانحياز، وفي مقدمها احترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واعتماد الحوار والوسائل السلمية في تسوية النزاعات، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار».

وفي هذا السياق، أكد الوزير منسى «تمسك لبنان بهذه المبادئ»، مشددا على «ضرورة صون سيادته ودعم مؤسساته الشرعية، وتعزيز دور الجيش اللبناني وتمكين الدولة من بسط سلطتها على كامل أراضيها، بما يرسخ الاستقرار ويفتح الطريق أمام تحقيق الأمن والسلام».

أنباء مصرية

بحث مع وزير الخارجية المصري في القاهرة مستجدات الأوضاع الإقليمية

مدير «الوكالة الذرية» يشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ محطة الضبعة النووية

القاهرة ـ كونا: بحث وزير الخارجية المصري د.بدر عبدالعاطي مع مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، مستجدات الأوضاع الإقليمية بما في ذلك الملف النووي الإيراني.

وذكرت وزارة الخارجية المصرية في بيان أن ذلك جاء خلال اتصال هاتفي تناول سبل مواصلة وتعزيز التعاون القائم بين مصر والوكالة، فضلا عن التحضيرات للمؤتمر العام للوكالة المقرر عقده في منتصف شهر سبتمبر الجاري.

وأعرب وزير الخارجية المصري خلال الاتصال الهاتفي عن تقديره للتعاون الوثيق والمستمر بين القاهرة والوكالة، مثمن ما تقدمه الأخيرة من دعم فني لمصر في إطار برنامج التعاون الفني بما يسهم في تطوير البرنامج النووي السلمي المصري الذي شهد تطورا غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة، فضلا عن تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والاستفادة من الخبرات والكوادر المصرية داخل الوكالة.

من جانبه، أشار غروسي إلى زيارته الأخيرة لمدينة العلمين المصرية ومشاركته في مراسم تركيب وعاء «الحماية الجافة» للوحدة النووية الثالثة بمشروع محطة الضبعة النووية، مشيد بالتعاون الوثيق القائم بين الجانبين وبالتقدم المحرز في تنفيذ هذا المشروع الذي يعد أحد أكبر مشروعات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أفريقيا.

وثمن مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مستوى التنسيق والتواصل الدوري والمستمر بين الجانبين بشأن مشروع الضبعة، معرب عن تقديره للجهود المصرية المبذولة في هذا الصدد.

وزيرا الخارجية والري يبحثان الجهود المصرية لدعم التنمية والأمن المائي في أفريقيا

القاهرة ـ خديجة حمودة

بحث د.بدر عبدالعاطي وزير الخارجية ود.هاني سويلم وزير الموارد المائية والري سبل تعزيز العلاقات المصرية مع دول حوض النيل الشقيقة، ودفع برامج التعاون التنموي، وتوسيع نطاق المشروعات والبرامج المصرية الموجهة لدعم التنمية والأمن المائي بالقارة الأفريقية، إلى جانب تنسيق المواقف والتحركات المصرية إزاء قضايا المياه على المستويين الإقليمي والدولي.

وأكد الوزيران أن السياسة الخارجية المصرية في دول حوض النيل تتأسس على التعاون والتنمية وتحقيق المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة، وأن الموقف المصري ينطلق من إيمان راسخ بأن تحقيق الأمن المائي والتنمية أهداف متكاملة وليست متعارضة، وأن الموارد المائية العابرة للحدود ينبغي أن تكون مجالا للتعاون والتكامل بين الشعوب من خلال الالتزام بالقانون الدولي. وفي هذا السياق، استعرض الوزيران موقف مشروعات التعاون المصرية في دول حوض النيل الشقيقة، لاسيما مشروعات السدود وآخرها مشروع سد «جوليوس نيريري» العملاق في تنزانيا، وكذلك موقف إنشاء محطات وآبار المياه الجوفية التي تعمل بالطاقة الشمسية، إلى جانب المراسي النهرية والخزانات الأرضية، وإنشاء مركز للتنبؤ بالأمطار، ومعمل لتحليل نوعية المياه، فضلا عن مشروعات مقاومة الحشائش المائية والحماية من الفيضانات، وبرامج التدريب وبناء القدرات. وأشاد الاجتماع بالتطور المتواصل في آليات التمويل التنموي المصري في دول حوض النيل، وفي مقدمتها الآلية التمويلية التي أطلقتها مصر بمخصصات مبدئية تبلغ 100 مليون دولار لدراسة وتنفيذ المشروعات، بما فيها السدود، في دول حوض النيل الجنوبي وفقا لأولويات تلك الدول، اضافة إلى أنشطة الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية والمبادرة المصرية لتنمية دول حوض النيل في بناء القدرات وتعزيز المهارات وتنفيذ مذكرات التفاهم الثنائية بين مصر ودول حوض النيل الشقيقة.

وأشار الوزيران إلى أن هذه التحركات تأتي في إطار رؤية مصرية لتحويل مفاهيم التعاون إلى مشروعات على أرض الواقع تحقق أثرا تنمويا مباشرا للأشقاء وتعود بالنفع على الجميع، اتساقا مع «أجندة أفريقيا 2063» و«رؤية أفريقيا للمياه 2063»، بما تحملان من طموح نحو قارة أكثر تكاملا وقدرة على تحقيق الأمن المائي والغذائي والتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون في إدارة الموارد المشتركة.

وأكدا أن الحفاظ على الأمن المائي المصري لا يتعارض مع تطلعات الأشقاء إلى التنمية. وشددا على أن نهر النيل مورد مائي مشترك يتعين إدارته وفقا للقانون الدولي، لاسيما مبدأ عدم الإضرار ووجوب التعاون من خلال الإخطار المسبق والتشاور والتوافق. وجددا في هذا السياق رفض مصر التام للإجراءات الأحادية المخالفة للقانون الدولي في حوض النيل الشرقي، مؤكدين أن مصر ستتخذ جميع التدابير المكفولة لها بموجب القانون الدولي لحماية حقوقها ومقدرات شعبها الوجودية.

سيئول ترجّح عقد قمة بين واشنطن وبيونغ يانغ: «واردة في أي وقت»

عواصم ـ أ.ف.پ: رجحت سيئول احتمال عقد لقاء قمة بين بيونغ يانغ وواشنطن، في ظل بروز مؤشرات على وجود حوار بين الجانبين.

وقال النائب الكوري الجنوبي يون كون ـ يونغ للصحافيين نقلا عن إيجاز قدمته وكالة الاستخبارات الوطنية «فيما يتعلق بالقمة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، جرى تقييم إمكان عقدها على أنه وارد في أي وقت».

وأضاف أن التحليل لم يتضمن «أي وقائع عن اتصالات ملموسة بين الجانبين، ولكن هناك مؤشرات الى أن ثمة حوارا قائما».

وسبق للرئيس الأميركي دونالد ترامب أن طرح فكرة عقد اجتماع جديد مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، لكن بيونغ يانغ التزمت الصمت حيالها، فيما شكك محللون في قرب انطلاق محادثات بين الطرفين.

وقدم ترامب في أغسطس المنصرم تقديرا رسميا لترسانة بيونغ يانغ النووية، حين أشار إلى أنها تملك 57 رأسا نوويا.

ومنذ ذلك الحين، أكدت بيونغ يانغ أن لدى كيم «ذكريات ومشاعر طيبة» تجاه ترامب، وأن العلاقة بينهما لاتزال «ممتازة»، لكنها لم ترد بوضوح على دعوة الرئيس الأميركي لعقد لقاء مع الزعيم الكوري الشمالي.

وتزامنت تصريحات الرئيس الأميركي حول إمكانية عقد اللقاء، مع قرار واشنطن تقليص نطاق ومدة المناورات العسكرية المشتركة مع سيئول خلال أغسطس الفائت ومدتها.

الجدير بالذكر أن ترامب وكيم سبق أن التقيا ثلاث مرات خلال الولاية الأولى للرئيس الأميركي.